

أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)

الحافظ النويني(*)

حاصل على ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط.

مقدمة

حظيت قضية تشكّل الدولة في أفريقيا بمناقشات ومناظرات واسعة في الأدبيات الأفريقية، بل وتعتبر فرعاً من فروع دراسة المناطق نظراً إلى أهميتها. فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في أفريقيا إلى ظهور الدولة الأفريقية الحديثة أو ما يسمى دولة ما بعد الاستعمار، واعتمدت أغلب الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال في هذه الفترة نظام الحزب الواحد كنمط وآلية لبناء الدولة. وكانت الأحزاب هي التي ناضلت ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، وبعد الاستقلال تحولت إلى نظام الحزب الواحد وأخذت توسع قواعدها من خلال استقطاب مختلف شرائح المجتمع كخطوة أساسية في بناء الوحدة الوطنية. لكن دولة ما بعد الاستعمار أثبتت أن نجاح تجربة الحزب الواحد في حقبة الاستعمار لم يتحول إلى نجاح في بناء الدولة المستقلة في أفريقيا، بحيث يظهر فشل الحزب الواحد في العديد من الانقلابات العسكرية التي شهدتها معظم دول القارة، حيث أدى تدخل الجيش إلى إلغاء وجود الأحزاب سواء كان واحداً أو أحزاباً متعددة^(١).

وقد اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد، بخاصة في النخبة الحاكمة. وقد لجأت الدولة الأفريقية في هذه الفترة إلى فرض الأيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيما

nouinielhafad88@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) رضوان بروسي، «الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوع الحكم» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٩)، ص ١٧-١٨.

سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة^(٢). كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية. وبالتالي تكون

دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا قد ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة الدولة. وهذا ما يبين عدم وجود قواعد مرسّخة لممارسة وانتقال السلطة وعدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في أفريقيا، فضلاً عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي^(٣).

**استقلت أفريقيا عن الاستعمار
الأجنبي وهي مثقلة بالعديد
من المشاكل حتى صنعت منها
أزمات استعصت على الحل،
وبخاصة إشكالية بناء الدولة،
بسبب تنامي الهويات العرقية
والإقليمية والدينية التي نازعت
الدولة من أجل البقاء.**

هكذا استقلت أفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء

الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامي بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة. وسيكون نموذج مالي هو نموذج دراستنا حيث سنحاول دراسة أسباب فشلها في تكوين دولة وطنية قومية. وعليه نطلق من السؤال التالي: كيف تشكلت الدولة بعد الاستعمار في أفريقيا؟ وما هي الأسباب التي جعلت مالي دولة غير مستقرة وتصنف ضمن الدول الفاشلة؟

ونفترض في هذه الدراسة أن الدولة الأفريقية تمكنت من تشكيل دولة حديثة بعد الاستعمار. لكن تبين أن الدولة الأفريقية الحديثة ما هي إلا نسخة مشوّهة عن الدولة في الغرب نظراً إلى عدم مراعاتها للخصوصيات الأفريقية. والانقلابات العسكرية والصراعات الإثنية، بخاصة الطوارق، من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار مالي. وتؤكد التطورات الأخيرة التي تعيشها مالي أنها دولة مهددة بالفشل.

أولاً: تشكّل الدولة في أفريقيا بعد الاستعمار

تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة. فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى

(٢) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧)،

ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) بروسي، المصدر نفسه، ص ١.

والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة. لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والممالك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرّفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة^(٤).

بعمامة؛ إن تكون الدولة ما هو إلا نتيجة للمعطيات الذاتية والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى، وليس عبر تدخل المستعمر الأوروبي أو غيره من أجل إنشاء الدولة الأفريقية الحديثة. فقد قام المستعمر الغربي بنقل تجربته ومفهومه للدولة نقلاً سطحياً وقاصراً، بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية دون تغيير في شكل الدولة الأفريقية الحديثة، متجاوزاً الخصوصيات المحلية والتركيبية البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة والصعبة الفهم للقارة الأفريقية^(٥).

وهكذا يظهر أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساساً بالقادة والطبقة الحاكمة. كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالباً مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وكل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية^(٦).

واجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات، يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقياً وثقافياً، ضمت بعضها إلى بعض قسرياً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى. ثم إن الدولة في أفريقيا عندما أعلن عن ميلادها عقب رحيل الاستعمار، لم تركز على الدول القديمة والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات في بعض المناطق التي سبقت الاستعمار، مثل ممالك وادي الفور وتمبكتو وجني وصنغاي وسنار وغيرها، لأن الولاء والاعتراف بهذه الممالك انتهى فعلياً وأبعد عن القلب والخاطر بعد سنوات الاستعمار الغربي المباشر ومحاربة النماذج الأصلية، وذلك ما سبب ضياع التقاليد القديمة وعدم بقاء أي أثر لها^(٧).

(٤) انظر ورقة المعتصم صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التي قُدِّمت إلى: إشكالية بناء الدولة الأفريقية في ظل الصراع في المجتمع الأفريقي: أوراق المؤتمر العلمي (الكتاب الثاني) (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٦) بروسي، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٧) انظر: ورقة المعتصم أحمد الأمين، التي قُدِّمت إلى: إشكالية بناء الدولة في أفريقيا: دراسة مقارنة بين السودان والصومال، ص ٢٠٤.

كذلك من أهم إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة، لكن ذلك لم يحصل وأصبحت الدول الأفريقية مسرحاً للتقاطبات والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكران الاشتراكي والرأسمالي، إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات المتعددة الجنسية من دور سلبي بعد رحيل الاستعمار في إفساد السياسيين في أفريقيا وسعيها لتحقيق مصالحها ولو على حساب الدول الأفريقية^(٨).

هكذا يظهر أن الدولة الأفريقية الحديثة فشلت وأخفقت، وهو ما يطرح التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى ذلك. وهنا نجد مجموعة نظريات فسّرت سبب هذا الإخفاق، من بينها نظرية سياسة ملء البطون لجان فرانسوا بايار. وقد حاول الأخير فهم أسلوب الحكم في أفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، فقام بتسمية كتابه سياسة ملء البطون نسبة إلى التعبير الكامبروني، في إشارة منه إلى طريقة الحكم، أو كما كان يقول فوكو «إمكانية الحكم» في أفريقيا جنوب الصحراء^(٩).

وقد بيّن بايار أن الوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في تقسيم الكعكة، بسبب طغيان الفساد وتفشيّه في الدول الأفريقية. هذا الفساد اتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار؛ بل أصبح شعاراً للمزايدات السياسية لدرجة أن أحد الأحزاب النيجيرية اتخذ شعاراً لحملته «أنا أكل وأنت تأكل»؛ ولكن الواقع يثبت أن الجميع لا يأكلون على حد السواء^(١٠)، إذ إنه لا يمكن مقارنة ما «يأكله» كبار السياسيين بما «يأكله» باقي المواطنين. فكبار السياسيين الذين يتسابقون نحو السلطة خلقوا نظاماً للنهب متفقاً عليه؛ مفتاحه السري: كلما زادت سلطتك زادت درجة الغتناء السريع والفاحش. ولكن وفي حالة إحساس كبار بأن هذا النظام تستفيد منه فئة بشكل كبير دون فئة أخرى فإنها تثور وتنفيذ الانقلابات العسكرية من أجل إعادة توزيع الثروة وخيرات البلاد بين كبار السياسيين كما حدث في غينيا سنة ١٩٧٥ بعد وفاة سيكوتوري، حيث انقلب العسكريون بعد فترة قصيرة من جنازة الرئيس ووضعوا حداً لاحتكار عصابة المافيا الممسكة بالسلطة منذ ٢٥ سنة^(١١).

وهكذا ترتبط سياسة ملء البطون بالعديد من المجالات؛ فمن الناحية السياسية تترجم هذه السياسة في الخصخصة الجذرية والراдикаلية للدولة وإجرامية ممارساتها، والانتقال من الصراع العصبي إلى الصراع العسكري كما الحال بالنسبة إلى النموذج التشادي، والأوغندي وحتى المالي

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.

(٩) جان فرانسوا بايار، سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة الأفريقية، ترجمة حليم طوسون

(القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٢)، ص ٣١٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

مؤخراً. ويخلص بايار إلى أن سياسة ملء البطون تعود إلى التاريخانية الخاصة بالدولة، فهي لا تهدف إلى جعل الدولة الحديثة في أفريقيا في بوتقة واحدة، بل هي مجرد مفهوم وتصور مرتبط أساساً بتصور الحكم^(١٢).

ثانياً: الدولة الفاشلة في أفريقيا

إن عدداً قليلاً فحسب من الدول القومية في العالم يمكن تصنيفها الآن باعتبارها فشلت أو انهارت، والانهيار هو المرحلة الأخيرة من الفشل. ونظراً إلى أن الدول الفاشلة تعد موقعاً لاستضافة الفاعلين من خارج الدولة وتكون مخبأً مناسباً لهم، فقد أصبحت تقوية الدول القومية الضعيفة في العالم النامي أكثر ضرورة.

١ - تعريف الدولة الفاشلة والهشة

تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة. ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة ورائها غالباً. وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة، حالات من العصيان والتمرد المدنيين. لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفاً للدولة الفاشلة، بل ما

**الدولة الحديثة في أفريقيا
لم تظهر إلا كنسخة أفريقية
للنظام الاستعماري من حيث
تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة
نخبة معينة على الحكم وعدم
الفصل بين الحاكم والدولة
أدى إلى شخصنة السلطة
السياسية وانتشار الفساد.**

يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً. ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة. ويتمظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها^(١٣).

وتعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساساً على عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، علماً أن ذلك يكون

(١٢) بروسي، «الديمقراطية والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوع الحكم»، ص ٥٠.

(١٣) روبرت ي. روتبرغ، «الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية»، الثقافة العالمية، العدد ١١٧ (آذار/ مارس ٢٠٠٣)، ص ٥١.

عاملاً رئيسياً في دفعها إلى الفشل. ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية. ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهماً في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقاً من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية^(١٤).

هناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل بتنامي العنف الإجرامي؛ فمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى هي الطابع السائد في البلاد. وهنا يضطر المواطنون الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعاً للاعتبارات القبلية والعشائرية، وبالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر بما في ذلك الدولة في حالة وانهيار^(١٥).

هذا بالنسبة إلى مفهوم فشل الدولة، أما في ما يخص هشاشة الدولة، فقد تنوعت التعريفات حولها. لكن بالرغم من هذا التنوع والاختلاف، فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في مجمل الكتابات الأكاديمية والعلمية، حيث وجد كل من الكاتبين ستيوارت وبراون أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي:

- (١) الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.
- (٢) عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.
- (٣) عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.

وتتجسد هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: «تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية»، وقد عدلت المنظمة التعريف لتبين دور الشرعية فأصبحت الدول الهشة هي «غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية»^(١٦).

وتنتج هشاشة الدولة عن عدة عوامل بدءاً بالصراعات العنيفة وصولاً إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها. وتظهر هذه الهشاشة بدرجات متفاوتة من الحدة، فتصبح وظائف

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٦) التغلب على الهشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد (د.م.): التقرير الأوروبي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، والمعهد الجامعي الأوروبي في سان دومينيكو دي فيسولي، (٢٠٠٩)، ص ١٦، <http://ec.europa.eu/europeaid/what/development-policies/research-development/docu_ments/erd_report_2009_ar.pdf>.

الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي الشديد، وفي المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للإضرابات الطويلة المدى، والصدمات الخارجية الحادة والمتكررة. وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة^(١٧).

ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشة، حيث يرى بعض الكتاب أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه يضع بلداناً تختلف حدة الأزمة فيها في حالة مساواة. ويقول برينكنزهوف إن «الدول الهشة دول دينامية تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار». ويجب على الفاعلين الخارجيين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فهذا لا يعني وجود فراغ سياسي، إذ تستطيع المؤسسات الرسمية ولو جزئياً أن تؤدي بعض وظائف الدولة، وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة^(١٨).

٢ - مؤشرات الدولة الفاشلة

لكل دولة قومية وظائف معينة تقوم بها، كالأمن والتعليم والخدمات الصحية والإطار القانوني لتحقيق النظام والنظام القضائي، فضلاً عن توفير البنية الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات. لكن الدولة الفاشلة لا تستطيع القيام بهذه الوظائف. فالدولة الفاشلة لا تقدر على توفير الأمن لمواطنيها في ترابها الوطني كافة، مع العلم أنه في الحالة الطبيعية يجب على الدولة والحكومة المركزية أن توفر الأمن والطمأنينة لكل مواطنيها في جميع أنحاء ترابها. وفي حال عدم قدرتها على تحقيق ذلك فهذا دليل على فشلها، فتصبح الجماعات المتمردة أو غيرها تهدد حياة سكان المدن الكبرى كما حدث في مالي قبل شهور^(١٩).

ويعد تدهور وتدمير البنية الأساسية للدولة القومية من السمات الأساسية للدولة الفاشلة، حيث تصبح الطرق الرئيسية عبارة عن أخاديد، ومع قلة الموارد وانتشار الفساد يصبح إصلاح تلك الطرق أمراً صعباً؛ وذلك حال أغلب الخدمات التي تتولاها الدولة، كنظام الخطوط التليفونية، الذي يكون رديئاً منقداً الصيانة والتجديد. تدل على ذلك مؤشرات فشل الاتصالات وانقطاع الخطوط... أما بالنسبة إلى قطاعي التعليم والصحة فتكون فاعلة في الدول الفاشلة، إما بسبب خضوعها للقطاع الخاص، أو أنها ستتحدر ببطء إلى الهاوية فيصبح الأساتذة والممرضون والأطباء يأخذون أجورهم متأخرة، وفي بعض الأحيان ربما لا يحصلون عليها (مثال دولة فلسطين)، وتزداد معدلات التغيب عن العمل وتندر الأدوية، وتدرجياً يدرك الشعب أن الدولة

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٩) روتبرغ، المصدر نفسه، ص ٥٣.

لا تستطيع أن توفر له تلك الوظائف وأنها هجرتهم. وفي بعض الأحيان تعاني الدولة الفاشلة انقساماً فتقدم الخدمات الأساسية للقسم المفضل والموالي لها كالسودان مثلاً. كل هذا يؤدي إلى انتشار الأمية وتفشي الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات ويجعل الدولة على بعد شبر من الانهيار^(٢٠).

وتفشل الدولة القومية أيضاً عندما تفقد شرعيتها وسيطرتها الكاملة على كل أرض الوطن، حيث تسعى جماعة أو أكثر من المجموعات القوية في البلاد إلى تحقيق استقلال ذاتي وسيطرة ذاتية على جزء من الإقليم الوطني. يحدث هذا عندما تنحاز الدولة القومية لمصلحة فئة معينة على حساب باقي المجتمع، فيصبح من المتوقع أن يكون ولاء بنسبة أقل، بل وتمرد مع مرور الوقت، الأمر الذي يؤدي إلى الاختصاص بجزء من الإقليم، بما يجعل مشروعية الدولة الفاشلة تنقلص وتنهار. والدولة المنهارة هي مرحلة نهائية للدولة الفاشلة، وتتسم بوجود فراغ تام للسلطة داخل البلاد، ويعتبر اصطلاح الدولة المنهارة تعبيراً جغرافياً محضاً يعبر عن انعدام سلطة داخل الدولة. وعندما تنهار الدولة مثل الصومال أو لبنان خلال سنوات الحرب يتولى الفاعلون الفرعيون في الدولة زمام الأمور، حيث يقومون بالسيطرة على جميع المناطق ومحاولة تسيير أمور البلاد حتى تمر من أزمتها. وبالتالي فالدولة المنهارة تمتاز بالفوضى والسلوك المنحرف وقانون الغابة أي القوي من يحكم، ويجد تجار السلاح والمخدرات وكراً مناسباً داخل الدول المنهارة للقيام بأعمالهم واستغلال فراغ السلطة في البلاد^(٢١).

ثالثاً: أزمة مالي

تعود جذور أزمة مالي الرئيسية المتمثلة بمشكلة الطوارق إلى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، حين انطلقت حركة تمرد الطوارق من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة وجمال^(٢٢). ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها مع المجموعات المسلحة الطوارقية. واستمرت هذه التمردات تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى. وفي عام ١٩٩٠ قال قائد سرب المظليين في أثناء عملية للجيش المالي في الشمال: «إن إبادة الطوارق هي الحل، لقد جئت إلى هنا لأستقر لا لأضيّع ذخيرة بلادي» (L'extermination des Touaregs est la solution. Je suis venu ici pour m'en occuper, et je ne gâcherai pas mes munitions.)^(٢٣).

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٧-٥٨.

(٢٢) Edmond bernus, «Etre Toureg au Mali», Politique africaine, no. 47 (octobre 1992), p. 27.

(٢٣) Arin Maspol, «Chronologie de conflit au Mali»,

المجلة الأفريقية للعلوم السياسية (٢٠١٢)، <http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=164:-mali-&catid=3:2010-12-09-22-47-12&Itemid=6>.

وهكذا توالى الأحداث في مالي وصولاً إلى تمرد عام ٢٠٠٦ حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناءً عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعاً. وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها كانت دائماً مناطق منسية وخارجة عن حسابات السلطة المركزية في باماكو، ثم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف^(٢٤).

واستمر الوضع هكذا إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهي مناكا الموجودة على الحدود النيجرية، وتساليت على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظة كيدال وغاو. وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق^(٢٥).

وتبعاً لأعمال العنف المنتشرة كانت في الشمال، قام الجيش المالي في ٢٢ آذار/مارس

٢٠١٢ بانقلاب عسكري على الرئيس توري بواسطة النقيب أمادو سانوجو، حيث أعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء رداً على سوء إدارة الرئيس توري للبلاد وللمتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه من تسليم الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي حيث قام الاتحاد الأفريقي بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني. كذلك

أهم إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة.

قامت جماعة الإيكواس بتحذير الانقلابيين من

تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين الماليين^(٢٦).

بعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكّن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن

(٢٤) ميلاد الحارثي، «دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل أو الإعلان عن دولة الطوارق»، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية (٢٠١٢)، <http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=31%3a-r-&catid=12%3a2010-12-09-22-56-15&itemid=10>.

(٢٥) الحارثي، المصدر نفسه.

(٢٦) أميرة عبد الحليم، «انقلاب مالي ومشكلة الدولة في أفريقيا»، الأهرام، ٢٠١٢/٤/٦.

هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة. قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. هذا الإعلان الذي لم يعترف به المجتمع الدولي بل نبذه وحاول مسرعاً رد السلطة المالية إلى الشمال الذي تعامل هذا المجتمع معه بوصفه وكراً للإرهاب، فجاء قرار مجلس الأمن الرقم ٢٠٧١ الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي. في ظل هذه التحضيرات، جاء التدخل الفجائي من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر، ثم توالى الدعم الدولي بعد ذلك. لكن النتيجة كانت في نهاية المطاف أن منطقة أزواد تحولت بعد تسعة أشهر من انفصالها عن الدولة المركزية إلى قاعدة صلبة لمجموعات الإرهاب والتطرف الديني، إذ أدى فشل مشروع الدولة القومية الطوارقية الذي اعتمدته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي لم تعد تسيطر فعلياً على أي شبر من شمال مالي، إلى تصاعد دور جماعة «أنصار الدين» والتنظيمات السلفية الجهادية الأخرى التي تتقاسم معها السيطرة على المنطقة، حيث أصبح السيناريو شبيهاً بالحالة «الطالبانية» في أفغانستان. وكما توقع الحاكم الاستعماري الفرنسي لغرب أفريقيا ورئيس الوزراء السابق «بيار»، باتت أزواد فعلاً قنبلة موقوتة في منطقة الساحل والصحراء وقد تفجرت هذه القنبلة، وما يجري الآن دليل على صحة توقعه^(٢٧).

١ - عوامل الدولة الفاشلة في مالي

لكي توصف دولة بالفشل وتصبح مصنفة في خانة الدول الفاشلة، لا بد من أن يبدو واضحاً وجلياً أن هذه الدولة تتوافر فيها أغلب المواصفات الصريحة للدولة الفاشلة، والمقصود في مصطلح الفشل هو قياس مجموعة مؤشرات كمية ونوعية في الدولة، منها حالة قطاعات الطرقات والمدارس والمستشفيات والعيادات، وإلى أي مدى انخفض الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل وفيات الرضع؟ وإلى أي حد يمتد نطاق الحكومة المركزية؟ وما هو قدر شرعيتها؟ والمؤشر الأهم هو هل الدولة تعاني نزاعات أهلية؟ وهل ما زالت قادرة على توفير الأمن لمواطنيها وإلى متى؟ وهل ستستمر هذه النزاعات؟ وهل فقدت الدولة السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي التابعة لها، أم على بعض المحافظات القريبة من العاصمة فقط^(٢٨)؟

هكذا وإذا أردنا قياس هذه المؤشرات في الواقع المالي، فسنجد أن قليلاً منها ما هو إيجابي. فعلى مستوى البنية الأساسية ليست مالي أحسن من جيرانها، إذ إن فيها طرقاتاً رديئة جداً؛ هذا إذا توفرت. وتتميز البلاد بندرة المدارس والمستشفيات إلى حد الانعدام تقريباً خارج العاصمة باماكو. كذلك بالنسبة إلى السكن فهو غير لائق؛ ولم تبدأ محاولة إصلاح

(٢٧) السيد ولد أباه، «حرب شمال مالي: الخلفيات والأفاق»، أقلام حرة (جريدة إلكترونية)،

<<http://www.aqlame.com/article11065.html>>.

٢٠١٢/١٢/٣،

(٢٨) روتبرغ، «الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية»، ص ٥٩.

قطاع السكن إلا في نهاية عام ٢٠١٠ حيث قام البنك الإسلامي للتنمية بالشراكة مع حكومة مالي بمشروع لبناء وحدات للسكن الاقتصادي (عشرين ألف وحدة سكنية) في العاصمة التي ما زالت تنقصها بنية تحتية ملائمة. وإذا كانت هذه حال العاصمة فما بالك بحال باقي المحافظات^(٢٩)؟

هذا لناحية التنمية، أما بالنسبة إلى أهم معيار لتقييم فشل الدولة، أي الصراعات الإثنية، فما هو معروف أن مالي تعرف صراعات عرقية وقبلية خطيرة وهذه سمة سائدة في كل أفريقيا. لكن أهم صراع يتمركز في مالي هو صراع الطوارق مع الحكومة الرسمية في باماكو، الذي يعود بداية الستينيات تاريخ اندلاع حركة التمرد الأولى للطوارق، ثم تلك التي اندلعت عام ١٩٩٠ تحت إمرة إياد أغ غالي مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير أزواد والذي تحول في ما بعد من ثوري يساري إلى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين التي تعتبر إحدى أذرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الأكثر تطرفاً وانتشاراً في منطقة الساحل والصحراء^(٣٠).

وتوالى التمردات على مر السنين، إلى أن جاء الحراك العربي وجاء الحراك الليبي الذي كان المستفيد الأساسي منه، إضافة إلى الغرب، هو المحاربون الطوارق الذين عادوا إلى مناطقهم مدججين بأنواع الأسلحة المتطورة، وهو ما جعلهم يطلقون يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ شرارة صراع جديد مع السلطة المالية، فقاموا بعمليات كبرى، وتوالى الفتوحات على كبريات مدن الشمال بمباركة ومساندة من الحركات الجهادية في المنطقة، وهكذا حكم هؤلاء الشمال المالي الذي أصبح تحت سيطرتهم التامة. وفي نشوة انتصارهم وتوازياً مع الوضع غير المستقر في العاصمة باماكو إثر الانقلاب العسكري، سارع مقاتلو حركة أنصار الدين إلى إعلان استقلالها في السادس من نيسان/أبريل ٢٠١٢، متخذة من غاو عاصمة لها^(٣١).

نستخلص مما تطرقنا إليه، أن مالي دولة ليس فيها مؤشرات للتنمية ولا حتى بنية أساسية، ثم إنها دولة غير مستقرة سياسياً؛ فإضافة إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفت سابقاً، فهي حالياً تعاني قلة السيطرة على مناطقها حيث انفصل الشمال عنها، وأصبح وكرًا للإرهاب ولتجارة السلاح والمخدرات ولتتمركز الحركات الإسلامية المسلحة. إضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها، فلولا التدخل الفرنسي الأخير ربما كان تمدد الطوارق أو الحركات الجهادية سيصل إلى باماكو. وبالتالي فطبقاً لبعض المؤشرات التي تم إسقاطها على الواقع المالي، يظهر أن مالي أصبحت دولة فاشلة.

(٢٩) «انطلاق أضخم مشروع إسكان اقتصادي في أفريقيا»، شركة فرص الدولية للاستثمار (٧ شباط/فبراير ٢٠١٠)، <http://forasinvest.com/v2/index.php?option=com_content&view=article&id=102%3athe-president-of-the-idb-attends-the-launching-of-the-largest-economic-housing-project-in-africa&catid=1%3alatest-news&itemid=64&lang=ar>.

(٣٠) عبد الله ممدو باه، «آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي»، مركز الجزيرة للدراسات (٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢)، ص ٣، <<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128298334842439.htm>>.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤.

٢ - انعكاس فشل دولة مالي على الجوار الإقليمي والدولي

ينتقل دائماً تأثير فشل دولة ما وهشاشتها إلى دول الجوار أولاً، حيث تعتبر الدولة الفاشلة جَارَ سوء لباقي دول الجوار. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٨٠ بالمئة من تكاليف الفشل تتحمله البلدان المجاورة^(٣٢).

وتعتبر البلدان الفاشلة أيضاً مصدراً للتهديدات العالمية، حيث تمثل مكاناً يسود فيه قلق كبير إزاء التهديدات الأمنية الناجمة عن ضعف وانعدام وجود هياكل الدولة. وتزدهر الجريمة المنظمة في هذه الدول، حيث تميل إلى الظهور عندما تكون الدولة فاشلة وتقوم بأنشطة تدر عليها الكثير من الأرباح، كاختطاف الأجانب أو تجارة السلاح والمخدرات^(٣٣)... وما يماثلها من أنشطة.

وبالنسبة إلى نموذج دراستنا وهو مالي، وبعدما توصلنا إلى أنها دولة فاشلة، فهي بالتأكيد لها انعكاسات على محيطها الإقليمي وحتى العالمي. وهنا سنركز على انعكاس الأزمة المالية على أكثر الدول المتأثرة، وهي موريتانيا والجزائر ثم النيجر.

أ - انعكاس فشل مالي على موريتانيا

كانت موريتانيا الدولة الوحيدة المتأثرة بضربات القاعدة في المغرب الإسلامي قبل الأزمة الأخيرة بمالي، حيث كانت تدفع بقواتها المسلحة لملاحقة أفراد القاعدة داخل التراب المالي، وذلك رداً على عمليات القاعدة ضدها في الغلاوية (٢٠٠٧) وتورين (٢٠٠٨) واغتيال الأجانب كالسياح الفرنسيين (٢٠٠٧) والمواطن الأمريكي (٢٠٠٩). وقد أخذت الحكومة الموريتانية على الحكومة المركزية المالية عدم جديتها في محاربة الإرهاب وتركها الشمال المالي تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وهو ما جعل موريتانيا تساند الحركات الطوارقية في الشمال المالي مالياً وتأطيرياً، كخطوة استراتيجية لجعلهم بديلاً للحكومة المركزية في وجه الجماعات الإرهابية عند الحدود الموريتانية، وذلك ما يفسر أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كان ظهورها الأول في نواكشوط. وقد كانت موريتانيا تؤيد التدخل العسكري ضد القاعدة قبل أن تسيطر القاعدة على الشمال المالي، ولكن بعد أن اكتسحت الطوارق وأصبحت القاعدة هي المسيطر أصبحت الحكومة الموريتانية تميل إلى الحلول السياسية، خوفاً من المشاركة في أي عمل عسكري في شمال مالي. ومع احتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية، بادرت السلطات الموريتانية إلى إغلاق الحدود مع مالي منذ بداية الحرب، مكتفية بفتح نقاط محدودة لاستقبال اللاجئين النازحين من الشمال المالي الذين بلغ عددهم قرابة المليون نازح^(٣٤).

(٣٢) التغلب على الهشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، ص ٢٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٤) ممدو باه، المصدر نفسه، ص ٨ - ٩.

ب - انعكاس فشل مالي على الجزائر

خلقت أزمة مالي الأخيرة وتدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقاً حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، حيث كانت دائماً تتخذ الحذر والابتعاد عن التأثيرات، وقد ظهر ذلك جلياً في تعاملها مع موجة الحراك العربي وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيداً منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظراً إلى خبرة جيشها في

المنطقة وبأسه الشديدين. وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين، وبخاصة رئيسها إياد أغ غالي، لكن انسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها؛ ولربما هذا أحد أسباب فتحها لأجوائها

كبار السياسيين الذين يتسابقون نحو السلطة خلقوا نظاماً للنهب متفقاً عليه؛ مفتاحه السري: كلما زادت سلطتك زادت درجة الاغتناء السريع والفاحش.

للتدخل الفرنسي الفجائي في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. لكن الجزائر سرعان ما دفعت ثمناً سريعاً لهذا التعاون مع التدخل الأجنبي، فجاءت عملية «عين أمّراس» عبر احتجاز الرهائن في منشأة الغاز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي، غير أن التعامل الجزائري هنا جاء صارماً ونهائياً تمثل بتدخل عسكري انتهى بمقتل ٢٧ مسلحاً و٣٧ رهينة أجنبية، الأمر الذي عرّض الجزائر لانتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها، اللهم تصريحات هولاند التي صبّت لمصلحة الجزائر وذلك في محاولة منه لكسب ود الجزائريين لمساعدتهم في الحرب شمال مالي^(٣٥).

وقد تعاملت الجزائر مع هذا الموقف خوفاً من تحولها إلى باكستان أخرى في المنطقة، وهي بذلك تمرر رسالة إلى القوة الفرنسية أن ليس معنى فتح المجال الجوي أن الجزائر خاضرة رخوة ومجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة؛ وذلك ما يفسر فردانيته في قيادة عملية عين أمّراس رغم وجود أجنب. كما تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلاً فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر، وأخيراً لتبين

(٣٥) خالد حنفي علي، «نذر السيناريو الباكستاني: مأزق السياسة الخارجية تجاه التدخل الفرنسي في

مالي»، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (القاهرة) (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، <http://rcssmideast.org/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9/%d9%86%d8%b0%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a7%d9%83%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d9%86%d9%8a.html>.

للعالم أن هذه العملية (عين أمنراس) ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة ولتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل^(٣٦).

ج - انعكاس فشل مالي على النيجر

كانت النيجر من بين الدول الداعية إلى التدخل الأجنبي منذ البداية، خوفاً من انتقال عدوى الانفصال كما أصابها في التسعينيات من بعض الحركات الطوارقية من احتجاجات أسوة بإخوانهم في مالي. لكن تبدو الحكومة المركزية في نيامي أكثر تنظيماً وقوة من نظيرتها في باماكو، من حيث القدرة على إخماد أي تمرد من طرف الطوارق. في كل الأحوال فإن حكومة النيجر كانت دائماً تدعو إلى التدخل الدولي في شمال مالي لطرد الطوارق والجماعات الإرهابية، وكانت مستعدة حتى للمشاركة في العملية العسكرية والتنسيق الميداني^(٣٧).

خاتمة

نخلص في خاتمة هذا البحث، إلى أن السبب الرئيسي لفشل الدول هو عدم صلاح أساسها منذ بداية نشأتها، فإذا أخذنا دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا فهي مجرد نسخة مشوهة للدولة الأوروبية. حيث لم تحترم خصوصيات هذه الدول ولا سيّما القبلية منها والإثنية، وذلك ما يفسر هشاشة وفشل أغلب الدول الأفريقية. وإذا أخذنا النموذج المالي فهو يؤكد هذا الفشل، ويتجسد ذلك في الأزمة الأخيرة، التي أبانت حقيقة مدى فشل الدولة وهشاشتها، وأبانت أيضاً أن الاستعمار لا يزال موجوداً بشكل غير مباشر، فهو يحوز مصالح في المنطقة وليس مستعداً للتخلي عنها، وما فعلته فرنسا في تدخلها الأخير في شمال مالي دليل دامغ على ذلك.

إن الأزمة في مالي ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور؛ فرغم انسحاب الجماعات المسلحة من المدن الشمالية لمصلحة القوات الفرنسية والقوات الأفريقية فيبقى ذلك مجرد إجراء تكتيكي من قبل الجماعات المسلحة لجر الجيش الفرنسي إلى حرب العصابات وتكتيك الكر والفر الذي تتسبب على عرشه تلك الجماعات. والأكد أن للأزمة المالية انعكاسات عاجلة أو آجلة على المنطقة، فبعد الهجوم على محطة الغاز الجزائرية «عين أمنراس»، هاهي جماعة «بوكو حرام» النيجرية تتبنى عملية اختطاف رهائن فرنسيين في مالي، رداً وفق بيانها على التدخل الأجنبي الفرنسي في مالي والموجه أساساً ضد المسلمين، ويبدو أن القادم سيكون أسوأ.

مراجع إضافية

بوخرص، أنوار. «الجزائر والصراع في مالي». مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) ممدو باه، «أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي»، ص ٩.

_____ . «حسابات معقدة: أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي.» السياسة الدولية: العدد ١٩١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

_____ . «ما الخطوة التالية بالنسبة لمالي والجزائر؟» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

تشومسكي، نعوم. الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية. ترجمة سامي الكعكي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧.

شافعي، بدر حسن. «إشكالية التدخل العسكري لتدخل الإيكواس بشمال مالي.» السياسة الدولية: العدد ١٩٠، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

_____ . «هل يفتح انقلاب مالي الطريق أمام الربيع الأفريقي؟» السياسة الدولية: العدد ١٨٨، آذار/مارس ٢٠١٢.

صدر حديثاً

الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم

مجموعة من الباحثين



تحاول فصول هذا الكتاب، التي ساهم فيها نخبة من الكتّاب والباحثين العرب، تقديم قراءة نقدية لأهم التطورات التي شهدتها قطاع الإعلام والاتصال، وتحليل أهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية على هذا الصعيد، وأخلاقيات مهنة الإعلام وعلاقتها بقيم الديمقراطية والحرية، مع تركيز بعض الفصول على واقع البث الفضائي والثورة الرقمية في الوطن العربي، وعلى تجارب الفضائيات العربية في مجالات الخبر السياسي أو قضايا الشباب والأطفال، وتأثيرها في منظومة القيم السياسية والتربوية في المجتمعات العربية؛ وعلى توجهات وسائل الإعلام الغربية تجاه بعض القضايا العربية.

٣٨٤ صفحة

الثلث: ١٧ دولاراً

أو ما يعادلها